

Artical History

Received/ Geliş
30/6/2018

Accepted/ Kabul
12/7/2018

Available Online/yayınlanma
1/8/2018

الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر خلال الفترة العثمانية

د. العربي بلعزوز

جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف / الجزائر

الملخص

أصبحت الجزائر منذ سنة 1518م ولاية عثمانية، الأمر الذي ساهم في استقرار الوضع السياسي في البلاد ورد الاعتداءات الاوربية المتكررة عليها. كما مكن ذلك اللاحق من المحافظة على خصوصيات الاقتصاد والمجتمع الجزائري من خلال الاستقرار الذي عرفه كل منهما على امتداد أكثر من ثلاثة قرون؛ حيث شهد المجتمع استقرارا في تركيبته وأسس التقليدية، كما شهد الاقتصاد أيضا نسقا متصلا بالماضي من خلال مختلف النشاطات الاقتصادية والحرفية.

اننا لا نلمس أهمية تلك الاستمرارية التاريخية التي حافظت على مكونات المجتمع الجزائري وتماسكه ومختلف نشاطاته الاقتصادية الأصيلة خلال الفترة العثمانية، الا بعد أن لاحظنا ما آلت اليه في ظل السيطرة الاستعمارية الفرنسية التي ألغت جل تلك الأسس واستبدلتها بأخرى دخيلة عن المجتمع الجزائري المسلم، مقحمة بذلك الشعب الجزائري كله في نفق مظلم من الاستلاب الحضاري والتعدي على الأصالة العريقة لذلك المجتمع.

الى أي حد تمكن العثمانيون من جعل السكان في الجزائر يحافظون على مختلف مقومات هويتهم (الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية)؟ والى أي مدى مكنهم ذلك من مقاومة سياسات الطمس الاستعمارية في مختلف المجالات؟ هي اشكالية الدراسة الاساسية، التي نسعى للإجابة عليها من خلال تتبع التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الفترة العثمانية بالارتكاز على المصادر المحلية والأجنبية ومقارنتها بما كان قبلها في البلاد في المجالين، ومن ثم إبراز أهمية الفترة العثمانية في المحافظة على الموروثات الحضارية والخصوصيات المحلية للجزائر. كما تسعى الدراسة أيضا الى توضيح موقف المستعمر الفرنسي من تلك الخصوصيات من خلال بعض العيّنات من القرن 19م.

الكلمات المفتاحية: الخصوصيات الاجتماعية، الخصوصيات الاقتصادية، التراث المحلي، الحرف التقليدية، القبائل، الاستقرار، الهوية، الدولة العثمانية، الاستعمار الفرنسي، المقاومة.

The economic and social reality of Algeria during the Ottoman period

Abstract

Algeria has become an Ottoman state since 1518, which has contributed to the stability of the political situation in the country and the failure of repeated European attacks. Which has preserved the peculiarities of the economy and society thanks to the stability of each of them for more than three centuries, the traditional structure and foundations have been stable and the economy has been related to the past by various economic and handmade activities.

We do not see the importance of this historical continuity, which preserved the components of Algerian society and its various economic activities during the Ottoman period, after we noticed the French colonial domination, which abolished most of these foundations, and replaced them by one of others unfamiliar to the Algerian Muslim community. Bringing all the Algerian people into a dark tunnel of cultural uprooting and encroaching on the ancient originality of this society.

Based on local and foreign sources, the study seeks to follow the economic and social developments in Algeria during the Ottoman period and to compare them with what was previously in the country, and to emphasize the importance of the Ottoman period in the preservation cultural heritage and local specificities. The study also seeks to clarify the position of the French colonizer of these peculiarities through some samples of the 19th century.

Keywords: Social characteristics, economic particularities, local heritage, traditional artisanship, tribes, stability, identity, Ottoman Empire, French colonialism, resistance.

المقدمة

تكمن أهمية دراسة موضوع الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر خلال الفترة العثمانية في كونه يكشف الدور الذي قام به العثمانيون في المحافظة على الهوية الجزائرية بطابعها الديني والاجتماعي والاقتصادي، ومن ثم إبراز الاختلاف البين بينهم وبين الفرنسيين في التعامل مع الفرد الجزائري بمختلف مكوناته. والهدف منه هو توضيح وإبراز الدور التاريخي الآخر للعثمانيين في الجزائر؛ فعلاوة على صدهم للمعتدين فقد صانوا المقومات المشتركة التي كانت بين الفرنسيين أو الشعبين، وفي مقدمتها العامل الديني الذي كان هو المتحكم في العوامل والاسس الأخرى والقاسم المشترك بينهما، وإظهار بأن الاستعمار الفرنسي الذي يمتاز بمقومات حضارية مختلفة ومتباينة مع المجتمع الجزائري سعى إلى أحداث تغييرات عنيفة وقصرية داخل المجتمع المحلي، أثرت على مختلف البنى القائمة وبشكل فضيع.

1. خلفيات التواجد العثماني بالجزائر:

مع نهاية القرن 15 وبداية القرن 16م عرفت منطقة الحوض الغربي للبحر المتوسط عموما وبلاد المغرب العربي خصوصا زحما من الأحداث، أثرت بشكل مباشر على وحدته السياسية فباتت في شتات بعد وحدة وفي صراعات بعد ألفة، وانتهزت القوى المسيحية المجاورة تلك الظروف وراحت تسعى لبطش نفوذها في المنطقة بدوافع شتى؛ دينة وسياسية وتاريخية.

لقد تمخض ذلك المد الاستعماري إلى احتلال مناطق عديدة من تلك البلاد، فالجزائر خسرت كل من المرسى الكبير سنة 1505م ثم وهران في 1509 وتلتها بجاية وعنابة خلال السنة الموالية وباتت في خطر أكيد، يهدد كيانها السياسي ووجوها الحضاري. وأمام ذلك الخطر لجأ أعيان الجزائر للاستنجاد بقوى إسلامية، في ظل ذلك الحقد الصليبي الذي استهدف الأخصر واليابس في بلاد المغرب الأوسط (الجزائر)، وتمثل ذلك في الأخوين عروج وخير الدين بربروسا، اللذين دخلا تحت لواء السلطنة العثمانية، والجزائر أيضا.

"كانت بلادنا في حالة فوضى وانقسام، السلطة فيها موزعة بين الملوك الزيانيين والحفصيين وسلاطين الصحراء وشيوخها من أولاد جلاب المرينيين والزوايا، وكانت الشعوب تعيش في ضنك وظلم شديد، والبؤس مخيم على القطر لكثرة المجاعات والأمراض

والكوارث الطبيعية التي كانت تتسلط عليه، كما كانوا يظلمون ويظلمون وما زاد الطين بلة تدخل الاعراب والرحل في شؤون الملوك، وكانت القبائل تجدد مجالا للتطاحن فيما بينها...⁽¹⁾.

ويشير أبو راس الناصري الى أن الأتراك جاءوا الى الجزائر في سياق الصراع ضد الدولة الاسبانية وان تأسيسهم لإيالتهم ودفاعهم عنها ضد التحرشات الاسبانية والاوربية خلال القرون التالية (السادس الى الثامن عشر)⁽²⁾، ويذكر أيضا ان هذه السلطة الجديدة حمت بلاد المسلمين (يقصد الجزائر) ودافعت عنها باسم الجهاد، الذي اعتبره شرطا من شروط السياسة الشرعية.

وتتفق المصادر المحلية في مسألة قدوم الأتراك الى الجزائر، فيذكر المزارى عن سبب مجيء الأتراك الى الجزائر اجماع كل من العلامة الحافظ أبو عبد الله محمد بن عسكر الشريف في دوحه الناشر، والحافظ الشيخ احمد بابا في الذيل، والحافظ أبو راس في عجائب الاخبار حول أن سبب ذلك هو تغلب النصارى على السواحل، ولما رأى العلامة أبو العباس احمد بن القاضي الزواوي ذلك كتب لسليم سلطان الترك بذلك وسأله النجدة والاقام فبعث للجزائر الباشا خير الدين وشقيقه عروجاً، ثم يسرد قولاً لابو راس في عجائب الاسفار أن خير الدين وشقيقه ... عملوا بالجهاد في البحر فأذاقوا النصارى شراً وقهروهم قهراً⁽³⁾.

لم يكن أمر قوم العثمانيين يعني أعيان الجزائر فحسب، بل كان يعني كل الجزائريين الذين استحسنوا ذلك القوم وهللوا لتلك الضربات التي تلقاها الاسبان هنا وهناك بالجزائر، ويذكر الشيخ البوعبدلي في ذلك أن السكان

"... انتصروا للعثمانيين وانضوا تحت لوائهم، خصوصا بعد اتصال خير الدين بالخلافة العثمانية، ... وقد ظهر انضواء السكان الجزائريين والتفافهم حول العثمانيين غربي البلاد وشرقيها، وبصفة جلية في المعركة الحاسمة التي قادها حسن بن خير الدين لما هاجم الكونت دالكادوت (الوالي العام الاسباني لمدينة وهران) مدينة مستغانم⁽⁴⁾.

يبقى الأمر الأكيد هو أن العثمانيين تواجدوا بالجزائر في ظرف تاريخي جد حرج، وأن ذلك لاقى استحسانا شبه كلي من ساكنة البلاد. ولعلّ السؤال الذي يتبادر الى الذهن، هل أن ذلك الوضع السياسي أثار على البيئة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد؟

2. طبيعة الحكم العثماني في الجزائر:

يبدو أن السياسة العثمانية في البلاد العربية بشكل عام كانت قائمة على إبقاء الحالة العامة في البلاد المفتوحة على حالها، مع المحافظة على سيادة السلطنة العثمانية فيها، لأن كل المؤسسات الحكومية كانت موجهة للحفاظ على الوضع الراهن⁽⁵⁾ ويمكن إيجاد

1 دخول الأتراك العثمانيين الى الجزائر، عبد الحميد بن أبي زيان بن أشنهو، مطبعة الجيش الوطني الشعبي، الجزائر، 1972، ص. 28.

2 عجائب الاسفار ولطائف الأخبار، محمد بن أحمد أبي راس الناصر، تقديم وتحقيق محمد غالم، منشورا مركز البحث في الانثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر، 2005، ج1، ص. 48.

3 طلوع سعد السعود في اخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا الى أواخر القرن التاسع عشر، الأغا بن عودة المزارى، تحقيق ودراسة الدكتور يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج1، ص. 255.

4 الأعمال الكاملة للشيخ المهدي البوعبدلي، جمع واعداد عبد الرحمن دويب، ط1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص. 20.

5 المجتمع الإسلامي والعرب، هاملتون جب وهارولد باون، ترجمة د. أحمد ابيش، اصدارات دار الكتب الوطنية، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، الامارات العربية المتحدة، 2012، ج1، ص. 11.

تفسير لذلك فيما أوردته المصادر المحلية عن الجزائر، حيث يذكر محمد بن ميمون الجزائري أن الاتراك لم يكونوا يوما ما دعاة ثقافة وإنما كانوا رجال حرب، فهم أتوا الى الجزائر كمحاربين للإفrench والمسيحيين كافة ومدافعين عن حياض الدين وبلاد المسلمين⁽⁶⁾. ويضيف محمد خير فارس بأن تلك الوضعية لم تكن حكرا على الجزائر فحسب بل كانت سياسة عامة للدولة العثمانية، حيث أشار الى أن التنظيم الإداري العثماني في البلاد المفتوحة كان يركز على قبولها وجود ممثل السلطان، وحامية تركية تكون محدودة العدد في الأحوال العادية⁽⁷⁾، وبما أن الجزائر كانت لها خصوصية هي تواجهها جغرافيا في أقصى غرب الممتلكات العثمانية وفي مواجهة مباشرة مع الغزاة، قد تخرج عن هذا الإطار العام.

ونظير تلك الخدمات الجليلة والمتمثلة في الدفاع عن الأرض والمعتقد، كان على تلك الايالات دفع ضرائب يتولى جبايتها الباشا أو نائبه. يتضح من ذلك أن الدولة العثمانية لم تكن لديها سياسة مرسومة في مجال الاقتصاد والتعليم والمجتمع تريد فرضها على كافة ولاياتها العربية، بل كانت تترك للناس حرية التصرف في مثل هذه الشؤون، وتترك لممثليها حرية المبادرة ليتصرفوا على نحو يسمح لهم بتأدية التزاماتهم المادية والسياسية (الضرائب والأمن). ويمكن تفهم هذا التوجه العام ان نحن نظرنا الى السياق التاريخي الذي جاءت فيه خاصة في الجزائر، حيث كان العدو قريب، وخاصة بعد تبني اسبانيا سياسة خارجية قائمة على التوسع الخارجي في بلاد المغرب والانتقام من سكان الضفة المقابلة لهم على البحر المتوسط.

3. الوضع الاقتصادي في الجزائر خلال الحقبة العثمانية:

1.3.1. وضعية الفلاحة والرعي:

بحكم المعطيات السابقة، فقد ترك العثمانيون سكان الجزائر يتابعون حياتهم المألوفة خاصة في طرق الإنتاج التي لم يطرأ عليها تحول كبير عما كان سائدا قبل فترة الدراسة، وكل التطورات التي حصلت في هذا السياق كانت تحولات عادية فرضتها التطورات السياسية والعسكرية داخل البلاد، بالإضافة الى عوامل طبيعية كالجفاف والفيضانات والجراد ونحو ذلك.

غلب على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة الطابع الزراعي والرعي، على اعتبار أن أكثر من 95% من سكان الإيالة كانوا يتركزون في الأرياف (الجبال، التلال والسهوب) بالإضافة الى أطراف المدن، في حين كان النشاط الغالب في الحواضر هو النشاط الحرفي المتنوع والموجه لتلبية الحاجيات المحلية للسكان. الى جانب هذا وذاك شكلت التجارة بنوعها الداخلية والخارجية رافدا اقتصاديا مهما داخل البنية الاقتصادية للجزائر بشكل عام والبنية الحضرية بشكل خاص⁽⁸⁾.

فالفلاحة بقيت تشكل مع حرفة الرعي خلال الفترة العثمانية العمود الفقري للاقتصاد الجزائري والمصدر الأساسي لأرزاق السكان خاصة في الأرياف، وكذا على حواف الحواضر المختلفة، لأن ملكية الأرض لم يخضعها العثمانيون ولا استغلالها الى تغييرات جذرية، بل أبقوا على الأوضاع السائدة (الخضوع للأحكام الإسلامية) ولم يحاولوا تغييرها الا عند الضرورة، حيث اقتضت

6 التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، محمد بن ميمون الجزائري، تحقيق محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للطبع والتوزيع، الجزائر، 1981، ص. 56.

7 تاريخ الجزائر من الفتح العثماني الى الاحتلال الفرنسي، محمد خير فارس، ط1، (د.د.ن)، (د.ب.ن)، 1969، ص. 54.

8 الجزائر في عهد رياس البحر، وليم سينسر، تعريب وتعليق: عبد القادر زبادة، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980م، ص27.

جهودهم على إخضاعها للمطالب المخزنية مما أبقى على أصناف الملكيات على حالها شأنها في ذلك شأن أنواع الأراضي الزراعية بكل الممتلكات العثمانية⁽⁹⁾، حيث أقرّوا العشائر المتعاملة معهم على الأراضي التي استحوذوا عليها بغية الحصول على تأييد شيوخ القبائل ومساندة رؤساء الزوايا لهم، وهم بلك لم يهتموا إلا بما تدره الأرض من إنتاج وما توفره من ضرائب.

ولذلك تواصلت غزارة الإنتاج من الحبوب وغيرها إلى درجة أن الجزائر كانت تصدر من القمح الكثير إلى فرنسا وغيرها من الامارات الإيطالية. ورغم استعمال الطرق التقليدية في الزراعة والسقي⁽¹⁰⁾ فلم نسجل مجاعات في الظروف العادية، وكان الفلاح الجزائري يتأثر بالحمولات العسكرية التركية وهي قبائل المخزن المحلية المسلحة الموالية للأتراك، وذلك بعد ظهور بعض الثورات في البلاد ضد العثمانيين، كما كانوا يتأثرون أيضا بفترات الجفاف والفيضانات أيضا، الأمر الذي تسبب فعلا في مجاعات نهاية القرن 18 وبداية القرن 19⁽¹¹⁾، حيث بدأت تسوء الأوضاع العامة نتيجة ضعف السلطة السياسية وانعدام الأمن، الأمر الذي انتهى بعزوف جزء كبير من السكان عن غراسة الأرض التي غادروها إلى المناطق الجبلية البعيدة عن سلطة الإدارة، أو إلى ممارسة حرفة الرعي والترحال بين التل والهضاب العليا الجزائرية.

2.3. وضعية الحرف:

كانت الحرف بجواضر الجزائر على غرار مختلف الولايات العربية تخضع لتنظيم واحد مع بعض الخصوصيات من إيالة لأخرى من منطلق أن الصلات والعلاقات التي كانت في مختلف المجموعات الحرفية تطبع بطابع تقليدي محض⁽¹²⁾، حيث لم تحدث الإدارة العثمانية أي تغيير في هذا الجانب وهو ما عمل على المحافظة على النمط التقليدي العريق في الحرف وطرق تسييرها الأمر إلى سمح باستمرارية تراث مادي عريق يبرز كفاءة ودراية وخصوصية المجتمع الجزائري.

لقد أشارت المصادر المحلية إلى غزارة الإنتاج الصناعي وانتشاره في مختلف جهات ومناطق الجزائر خلال الفترة السابقة للتواجد العثماني، كما أشارت أيضا إلى تنظيم مختلف الحرف في الأسواق بالمدن الكبرى كالجزائر وقسنطينة. لم تحدث الإدارة العثمانية أيضا على هذا النشاط الاقتصادي تغييرات جذرية، بل قامت بهيكلية الأسواق حسب الجماعات وأصولها الجهوية وفق ما عرف بقانون الأسواق، بعد ما شهدت المدن الكبرى توافد عناصر بشرية كثيرة من مناطق مختلفة من البلاد بحثا عن الاستزاق.

9 ورفقات جزائرية، دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ناصر الدين سعيدوني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 15.
10 "أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830"، مؤيد محمود حمد المشهداني، سلوان رشيد رمضان، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد (5) العدد (16) نيسان 2013-جمادى الآخر 1434، ص ص 412-455.
11 ورفقات جزائرية، دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، نفس المرجع، ص 155.
12 المجتمع الإسلامي والعرب، هاملتون جب وهارولد باون، ترجمة د. أحمد ايش، إصدارات دار الكتب الوطنية، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، الامارات العربية المتحدة، 2012، ج1، ص 303.

وتذكر الباحثة عائشة غطاس أن كل الأسواق باتت مهيكلة قبل نهاية القرن 16م، حيث أصبح يتصدر جماعة البرانية أمين يعينه الداوي وكان بمثابة القاضي والمدير والمسير لشؤون الجماعة كما يقوم أيضا مقام قائد الشرطة، وهو المسؤول عن الجماعة أمام السلطة⁽¹³⁾.

كما نظمت المدن عبر تعيين شيوخ للمدن الكبرى (صاحب المدينة) الي كان له دور بارز في تنظيم الحياة الحضرية من خلال السهر على السير الحسن لها ورعاية الحقوق المدنية للأفراد من الأهالي ومهمته البت في النزاعات بين الجماعات الحرفية وكذا جباية الضرائب على الحرف⁽¹⁴⁾، وكان بالمدينة شيخان أحدهما بصلاحيات إدارية وثانيهما بصلاحيات اقتصادية، وكانت علاقة شيخ البلد بالسلطة العليا مباشرة.

كما أوجدت السلطة العثمانية أيضا تنظيمات اقتصادية واجتماعية، قائمة على أسس أخلاقية خاصة هدفها حماية أصحاب الحرف من التعدي على بعضهم البعض، وضمان مستوى مقبول للحرفة، كما تقوم بتحديد أسعار المنتجات وتنظم العلاقة بين السلطة وأرباب الحرف⁽¹⁵⁾، كما تواجدت بمدينة الجزائر ثلاث أصناف من الجماعات الحرفية: جماعات متخصصة في الإنتاج، جماعات متخصصة في الخدمات وجماعات متخصصة في التسويق.

ويتجلى تركيز الإدارة على التراث المحلي في الإنتاج الحرفي وفي المعاملات أيضا، وأورت غطاس في هذا السياق بعض ما تضمنه قرار تعيين أحمد باي قسنطينة لأمين جماعة النجارين: "ولينا أميننا على جماعة النجارين لينظر في أمورهم ويتصرف في شأنهم على عادة من كان قبله ... وأوصينا عليه بالحرمة والاحترام والرعي والاكرام..."⁽¹⁶⁾.

كانت أكثر الصناعات انتشارا بالجزائر خلال الفترة العثمانية الصناعة النسيجية، وقد برع الاندلسيون فيها وفي صناعة الحرير أيضا، والى جانبها نجد صناعة الصوف والجلود المدبوغة وغيرها الكثير من الحرف والصناعات، حيث أن الباحثة أوردت قائمة الجماعات الحرفية في مدينة الجزائر والتي تضمنت ستة ومائة (106) جماعة⁽¹⁷⁾. تجب الإشارة أيضا الى انضمام عناصر من افراد الجيش الى التنظيمات الحرفية، ونتيجة لذلك ظهرت بعض الحرف ذات الأصول التركية بالمدينة كصناعة القاقوجية، القنداقجية والحقماقجية وصناعة البابوجية.

كانت الحرف تورث من الابن الى الابن، وبذلك كانت المحافظة على الموروث الثقافي المحلي من خلال التأكيد الشديد على عدم ادخال او احداث أي تغيير على التقاليد المتوارثة، وأكدت الاتفاقيات التي تضمنها قانون الأسواق على ذلك.

13 الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700 - 1830، مقارنة اجتماعية. اقتصادية، عائشة غطاس، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص. 38.

14 نفسه، ص. 106-112.

15 نفسه، ص. 69.

16 الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700 - 1830، مقارنة اجتماعية. اقتصادية، المرجع السابق، ص. 145.

17 نفسه، ص. 110.

كما ان ظاهرة التخصص الحرفي على أساس جغرافي استمرت دونما تغيير خاصة في الحرف ذات الصلة بالخدمات كالدلالة، الحمالة والحراسة. وقد انعكست تلك الحركية الاقتصادية على كثرة الأسواق، حيث تواجد بمدينة الجزائر وحدها مع نهاية القرن 18م واحد وخمسون سوقا ذات اختصاصات مختلفة.

أما الصناعة الجزائرية خلال فترة الدراسة، فقد أوردت الكتابات المتخصصة بأنها كانت متواضعة لا تعدو كونها صناعات محلية بدوية، وبعض الصناعات المعدنية التحويلية، بالإضافة الى صناعات محلية استهدفت إرضاء متطلبات أسواق المدن والارياف من المصنوعات التقليدية مثل: صناعة الأغذية الصوفية والبرانس والزراي والحصر بمناطق الأطلس الصحراوي، والفخار بندرومة وغيرها، والزراير بقلعة بني راشد، والأدوات الجلدية والأقمشة بمازونة وغيرها بالإضافة الى صناعة الأسلحة والفضة بمناطق جرجرة بالخصوص علاوة على معالجة الصوف وصنع السروج والجواهر بقسنطينة⁽¹⁸⁾.

لقد استفادت الجزائر منذ بداية القرن 15م من توافد العناصر الاندلسية التي قامت بتطعيم الحضارة الجزائرية بما نقلته من معها من مختلف المهن والمهارات والتقنيات، كما استفادت أيضا من الجهاز الاداري التركي الذي كان بسيطا في تنظيماته متطورا في صلاحياته، فهو يتجاوب مع الحاجات والمتطلبات التي تفرضها الأوضاع الاجتماعية وتقتضيها النشاطات الاقتصادية، الأمر الذي جعله يكتسي مرونة ساعدت بدورها على تدعيم الحكم العثماني بالجزائر مدة طويلة تجاوزت ثلاثة قرون، كما أن هذا الجهاز الإداري كان عمليا في اجراءاته واقعيا في احكامه⁽¹⁹⁾، كما استفادت الجزائر أيضا من بعض الحرف والمهارات التي ادخلها الاتراك الى البلاد.

4. الواقع الاجتماعي:

نتج عن الحاق الجزائر بالدولة العثمانية سنة 1518م توافد عنصر بشري جديد على البلاد هو العنصر التركي، وأبرزها الأخير عنصرا بشريا هجينا عرف بالكراغلة، في حين نتج عن النشاط البحري (القرصنة) عنصر آخر هو العنصر المسيحي (الأسرى في الغالب)، وبإسلام عدد منهم ظهر عنصر الأعلاج، بالإضافة الى العنصر المحلي الجزائري والعنصر الأندلسي الحديث العهد بالجزائر في الغالب.

وننتج عن هذه الفسيفساء البشرية تمايز كبير للسكان من حيث الوضع الاجتماعي ونمط المعيشة، ومصادر الرزق وكذا في العلاقة بين المحكوم والحاكم، كما نشهد تمايز آخر بين الريف والمدينة، حيث كانت فئة الحضر تشكل 5% فقط من مجموع السكان، في حين كانت البقية (95%) تقيم في الأرياف⁽²⁰⁾ وهي في الغالب من العناصر المحلية.

نتيجة لما سبق فقد اتصف الوضع الاجتماعي للجزائر خلال الفترة العثمانية بتمايز السكان حسب نمط معيشتهم وأسلوب حياتهم واختلاف مصادر رزقهم، وطبيعة علاقاتهم بالحاكم، وهذا ما يساعد على تصنيفهم الى عدة طوائف وجماعات، وتناولهم من حيث كونهم سكان مدن وارياف.

18 ورقات جزائرية، دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، نفس المرجع، ص 157.

19 ورقات جزائرية، دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، نفس المرجع، ص. 202.

20 نفسه، ص. 163.

كان سكان المدن ينقسمون الى مجموعات طائفية وحرفية تحتل أعلى السلم الاجتماعي الأقلية التركية ثم تليها جماعة الكراغلة، ثم طبقة الحضر بما فيها من أندلسيين وأشرف، ثم جماعة البرانية والدخلاء التي تضم الوافدين الى المدن من مختلف جهات البلاد، وتشمل أيضا اليهود والنصارى.

لم يحدث العثمانيون في الجزائر ارتباكا واضطرابا داخل للبنية الاجتماعية، بل سعوا الى إيجاد محيط خاص يتناسب ومركزهم في البلاد ويتلاءم مع مهمتهم القائمة بالأساس في رد المعتدين وإبقاء البلاد تابعة لدار الإسلام، فهم لم يتدخلوا في النسيج الاجتماعي، بل فضلوا الاهتمام بأنفسهم والحفاظ على مكانتهم في المجتمع من خلال احتكارهم للمناصب المهمة في الدولة⁽²¹⁾. وهم بذلك لم يقسموا المجتمع المحلي طبقيا الى فئات متباينة من حيث المناصب والنفوذ والمال، لأن الوزن ذكر عن سكان أهل تلمسان ما يلي: " ينقسم جميع أهل تلمسان الى أربع طبقات: الصناع والتجار والطلبة والجنود⁽²²⁾، وهو ما يعني أن الطبقة كانت موجودة فعلا في المجتمع وان كانت قائمة على أساس الدخل والرخاء المادي فحسب.

أما سكان الأرياف فهم ينقسمون بدورهم الى متعاملين مع السلطة الحاكمة وهم عشائر المخزن والخاضعين لرجال البايك وهم قبائل الرعية، والى متحالفين أو ممتنعين عن نفوذ البايك، وهم بقية السكان القاطنين في المناطق الجبلية أو النائية من ايلة الجزائر. يفهم من مما سبق ان المجتمع الجزائري خلال الحقبة العثمانية كان مجتمعا هرميا، ولكنه بقي بشكل عام في الأرياف بالخصوص وحتى في المدن أيضا محافظا على خصوصياته وتقاليدته الاجتماعية القائمة على القبلية في الأرياف وحتى داخل المدن تحت إطار مختلف الجماعات البرانية التي كانت تستمر في الانتماء في الغالب الى منطقة النشأة.

كما أن طبقة الحضر التي كانت في مدينة الجزائر قبل تواجد العثمانيين بالإيالة استمرت في المحافظة على امتيازاتها ومكانتها الاجتماعية المرموقة، حيث استمر معظم أفرادها كسابق عهدهم يشتغلون بالتجارة ويمتلكون المتاجر والبساتين ويمتحنون العديد من الوظائف المرجحة⁽²³⁾. ولم يكن ذلك حكرا على الجزائر فحسب بل ان طبيعة الحكم العثماني عموما قد أتاح قسطا كبيرا من الحرية والقدرة على التحرك وتكييف الأوضاع الاقتصادية والثقافية طبقا لما ألفه العرب من تقاليد وعادات وباعد بينهم وبين الخضوع للمؤثرات العثمانية على اختلاف صورها واشكالها⁽²⁴⁾.

ان الحديث عن احصائيات سكانية دقيقة خلال فترة الدراسة أمر غير ممكن في ظل غياب احصائيات ثابتة تلقي اجماعا لدى المهتمين بالموضوع ممن عاصروا هذه الفترة، علاوة على ذلك فإن الأرقام التي تم تداولها هنا وهناك ركزت على مدينة الجزائر فحسب دون الحديث عن الجزائر ككل، ومن ذلك الإحصاء الذي ذكره (Masson) سنة 1631م والذي أقرّ بوجود 160 ألف نسمة

21 "أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830"، المرجع السابق.

22 وصف افريقيا، الوزان الحسن بن محمد، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، الجزء 1، ص. 21.

23 قانون أسواق مدينة الجزائر 1107-1117هـ / 1695-1705م، عبد الله بن محمد الشويهد، تحقيق وتقديم وتعليق د. ناصر الدين سيدوني، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص. 26.

24 دراسات في التاريخ العربي العثماني 1453 - 1918، عبد الحليل التميمي، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات (سيرمدي)، زغوان، مارس 1994، ص. 18.

من السكان في المدينة، وكان قد قسمهم على الشكل التالي: 30000 أتراك، 97000 مورسكيين، 10000 يهودي وبين 18 الى 20000 من العبيد⁽²⁵⁾.

ولكن في ظل غياب معطيات أخرى، لا يمكننا تأكيد هذه الأرقام أو نفيها، بحكم أن نسبة كبيرة من سكان الجزائر كانت تعتمد على الترحال، كما أن السلطة العثمانية لم تهتم بها الجانب، ولذلك نستدل بالسنوات الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر لأن الأرقام والاحصائيات شملت على غير العادة كل الجزائر، وذلك حينما أصبح العامل البشري أساسي واستراتيجي لأنه يحدّد مصير المستعمر في البلاد.

من هذا المنطلق حدّد حمدان خوجة مجموع سكان الجزائر بعشرة ملايين نسمة⁽²⁶⁾، وهو رقم فيه مبالغة مقصودة لأن حمدان خوجة أراد من خلال ذلك النيل من معنويات المحتل الطامع في البلاد، في حين أوردت الكتابات والتقارير الفرنسية أن عدد سكان البلاد تراوح بين مليونين وثلاثة ملايين نسمة سنة 1830. وحتى هذه الأرقام لا يمكن الاطمئنان لها بشكل قاطع، لأن المقصود منها إبراز الجزائر وكأنها أرض بلا شعب بهدف تشجيع الهجرة الفرنسية والأوربية إليها.

1.4. سكان المدن:

هم سكان المدن والحواضر الكبرى، والممثلون في الفئات الرئيسية المكونة للمجتمع الجزائري ويصنفون وفق السلم الاجتماعي التالي:

- الأتراك:

احتلت فئة الأتراك قمة هرم التركيبة الاجتماعية لسكان الحواضر الجزائرية، إذ أنها لم تتجاوز عشرين ألف نسمة⁽²⁷⁾، وظلت هذه الفئة ضئيلة العدد إذ قدر بأقل من اثني عشرة ألف نسمة في الربع الأول من القرن 17م، وظل العدد ثابتا حتى أوائل القرن 19 م بتقدير عشرة آلاف نسمة⁽²⁸⁾.

والملاحظ أنها بقيت منعزلة عن بقية السكان، وهي ممثلة في الجنود الأتراك (الانكشارية)، كما كانت نسبة من هذه الفئة غير منخرطة في الجيش وتمارس مهنا أخرى لا علاقة لها بالجيش، والملاحظ أن عدد الأتراك تناقص في أواخر العهد العثماني بسبب ارتفاع عدد الوفيات في أوساطهم وبخاصة الجنّدين بسبب الأحداث الدموية الناجمة عن إصلاح الجيش من قبل الدّاي علي خوجة سنة 1817م⁽²⁹⁾.

" Les Juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque turque (1516-1830)", M. Eisenbeth, Revue Africaine, 25 Volume 96, Année 1952, Jourdan- libraire- Editeur, Alger, 1952, pp. 116-187.

26 ح المرأة، مدان بن عثمان خوجة، تق. وت. محمد العربي الزبيدي، د.ط، منشورات Anep، الجزائر، 2005، ص13.

27 النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، ناصر الدين سعيدوني، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 42.

28 الجزائر في تاريخ العهد العثماني، ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي البوعبدلي، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص. 25.

29 الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700 - 1830، المرجع السابق، ص. 23.

- الكراغلة:

صنفت طائفة الكراغلة في المرتبة الثانية بعد فئة الأتراك في الهرم السالف ذكره، وتزايدت أعدادهم مع الوقت حتى بلغ نهاية القرن 18م حوالي ستة آلاف نسمة في مدينة الجزائر وحدها⁽³⁰⁾، وتذكر الدراسات أن عددهم بلغ سنة 1830م حوالي عشرون ألف نسمة.

إن علاقة الكراغلة بالأهالي من جهة والأتراك من جهة أخرى، واحتلالهم المرتبة الثانية في السلم الاجتماعي جعلهم يؤلفون طبقة وسطى ميسورة الحال تمارس التجارة واستثمار الملكيات الزراعية والوظائف الإدارية المتوسطة الأهمية.

- الحضرة:

يقصد بهم السكان الذين توطنوا المدينة منذ زمن بعيد، وتشكل هذه الفئة من المجموعات السكانية القاطنة بالمدن، والتي تعود أصولهم إلى الفترة الإسلامية وما انضم إليها من أندلسيين وأشرف، حيث تميزوا بعاداتهم وتقاليدهم الخاصة، وبوضعهم الاجتماعي المتميز مما جعلهم يؤلفون طبقة اجتماعية ميسورة الحال، واهتم أفرادها بتنمية ثروتهم واستغلال أملاكهم واستثمار مزارعهم الواقعة بالقرب من المدن، كما أنها لم تتدخل في أمور السياسة وشؤون الحكم رغم سيطرتها على الحياة الاقتصادية⁽³¹⁾.

وقد انقسمت طبقة الحضرة إلى جماعتين:

- جماعة الأشراف:

وهي فئة قليلة العدد، ويعود نسبها إلى أهل البيت، حيث اشتهر أفرادها بالاحترام والتقدير، واقتصرت نشاطهم في المحافظة على امتيازاتهم كما أنهم كانوا أحسن وضعية من الأهالي كونهم معفيين من الرسوم⁽³²⁾.

- الأندلسيون:

تكاثر عددهم وبخاصة بعد قرار طردهم نهائيا من إسبانيا، حيث كان لهم أثر كبير على المجتمع الجزائري من خلال ثقافتهم، إذ كانت لهم مساهمة في تطوير البحرية بأموالهم وخبراتهم في صناعة السفن والأسلحة وكذا معرفتهم بالملاحة، بالإضافة إلى مساهمتهم في المجال الاقتصادي بتطويرهم للمهن والأشغال اليدوية كالخياطة والحزف والتجارة والفخار والحزب، كما كان لهم دور في تطوير الفلاحة بإدخال تقنيات الري بالسواقي؛ ودورهم أيضا في العمران والنحت، الموسيقى، الخط، التعليم، الطب والوراقة⁽³³⁾.

- اليهود:

30 النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 43.

31 الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 97.

32 أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، حنفي هلايلي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص 167-168.

33 الجزائر وأوروبا 1500-1830، جون وولف، تروج وتغ أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 163.

تعتبر فئة اليهود الجماعة النشيطة التي ارتفع شأنها في الجزائر لأنهم كانوا يتعاملون مع الداي وقادة الجيش، ويقومون بشراء وبيع البضائع والغنائم التي يحصل عليها رجال الجيش. كما اشتهروا بعملية السمسرة والوساطة في كل العمليات التجارية إلى درجة أنه كان من الصعب على أي عربي بيع دجاجتين بدون وساطة مأجورة من أحد اليهود⁽³⁴⁾.

وتشير بعض الدراسات أن عدد اليهود بالجزائر العاصمة وصل خمسة آلاف يهودي سنة 1830⁽³⁵⁾، كما يذكر ياكوفو أن عددهم وصل بالجزائر إلى عشرين ألف شخص⁽³⁶⁾.

وينقسم يهود الجزائر حسب أصولهم إلى:

- يهود التوشايم:

وهم اليهود الأهالي الذين وجدوا في الجزائر منذ الفترات السابقة لتوافد يهود الأندلس بعد سقوط غرناطة. وبذلك يعتبر الوجود اليهودي بالجزائر قديم، لكن بدايته غير معروفة على وجه التحديد، فمن المؤرخين من يرجعه إلى قرابة 3 آلاف سنة، أي منذ قدوم الفينيقيون إلى شمال إفريقيا لممارسة التجارة. ولا يمكن اعتبار هذا التواجد فعليا ابتداء من هذا الزمن، وذلك أن اليهود كانوا غير مستقرين في شمال إفريقيا بشكل دائم، فكانوا يمارسون التجارة ثم يعودون إلى مناطقهم بالشرق الأدنى⁽³⁷⁾.

- يهود الميغوراشيم: (المطردون) وينقسمون إلى:

السفارديم: شير هذه الكلمة للإشارة إلى اليهود الذين عاشوا في إسبانيا والبرتغال⁽³⁸⁾.

الأشكيناز: إن لفظة أشكيناز حسب الرواية التوراتية اسم أحد أحفاد نوح عليه السلام، أما كلمة أشكيناز مشتقة وتعني ألمانيا وتطلق على اليهود الذين كانوا يعيشون في ألمانيا وفرنسا ومعظم أوروبا، وقد التحقوا بالجزائر منذ مع نهاية القرن 14م حيث قدموا من إيطاليا ومن جزر البليار عام 1392م⁽³⁹⁾.

تجب الإشارة إلى أن المجتمع المحلي خلال الفترة العثمانية كان يتميز من حيث الأصل والمنصب والوزن الاقتصادي، إلا أن بعض المصادر تحدثت عن اختفاء تلك الفوارق في بعض المعاملات، حيث ذكر دو بارادي عن مراسيم الدفن: " أن الموتى الذين

34 التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، عمار بوحوش، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص75.

35 مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، حليمي عبد القادر، ط1، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972، ص259.

36 « Peut-on évaluer la population de l'Algérie vers 1830 ? », Xavier Yacono, la revue africaine, volume 98, 1954, p.277-307.

37 الدور الدبلوماسي لليهود الجزائريين في أواخر عهد الدايات، كمال بن صحراوي، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص20.

38 نفسه، ص. 20.

39 الدور الدبلوماسي لليهود الجزائريين في أواخر عهد الدايات، المرجع السابق، ص34.

يختطفهم الموت خارج أوصار المدينة، لا يمكن ادخالهم الى المدينة للقيام بمراسيم الجنائز، وينطبق ذلك على الفلاح الذي توفي في حقله، وعلى الرئيس الذي مات على ظهر سفينته⁽⁴⁰⁾.

2.4. سكان الريف:

تميزت التركيبة الاجتماعية للريف عن نظيرتها في المدن، نتيجة لاختلافات عرقية ودينية ومذهبية، الأمر الذي جعل المجتمع الريفي يتميز عن المجتمع الحضري بشكل واضح، فالمجتمع الريفي يتميز بالانسجام في تشكيلته الاجتماعية وبأغلبية تصل إلى 95% كلهم جزائريون ويمكن تصنيفهم إلى:

- قبائل المخزن:

إن هذه القبائل عبارة عن تجمعات سكانية تختلف أصولها وأعرافها، استعملها الأتراك كأداة ووسيلة لإخضاع القبائل الأخرى وذلك بمنحها الأراضي والامتيازات، إذ شكلت همزة وصل بين سكان الأرياف والسلطة⁽⁴¹⁾. وتستمد عناصر هذه القبائل وظائفها الحربية والإدارية من تقاليد التبعية والولاء للأتراك الذين عملوا على إبقائها بعدما تيقنوا من أهميتها في استخلاص وجباية الضرائب، ومعاينة المتمردين منذ حكم الباشاوات، ثم توسعت صلاحياتها في القرن 18م حتى أصبح يوكل إليها تنفيذ أوامر السلطة ومراقبة تنفيذها⁽⁴²⁾ وذلك بعد تراجع عدد أفراد الجيش التركي.

كما أوكل لها معاينة الممتنعين والمعادين للسلطة الحاكمة والحيلولة دون تحرك القبائل الجبلية والصحراوية لاجتياح السهول الخصبة، بالإضافة إلى حراسة الأبراج والحصون وممرات العبور والمسالك الرئيسية وطرق الأسواق، وفي المقابل كانت تحظى بامتيازات وحقوق دون بقية سكان الريف كالإعفاء من الضرائب الإضافية والاكْتفاء بدفع واجب الزكاة والعشور⁽⁴³⁾، بالإضافة إلى امتياز حيابة الأراضي والمراعي.

- قبائل الرعية:

تتألف من المجموعات السكانية الخاضعة لسلطة البايك والتي تقيم بالدواوير والمداشر والقرى الواقعة تحت رقابة قبائل المخزن⁽⁴⁴⁾، إذ لم تحظ بأي امتياز من السلطة التركية، وكانت تدفع الضرائب والرسوم المختلفة، هذا بالإضافة إلى أعمال السخرة، حيث كانت أوضاعها أسوأ من القبائل الغير خاضعة للسلطة⁽⁴⁵⁾ كون هذه الأخيرة تقطن في مناطق وعرة يصعب على القوات التركية التواجد فيها بصفة دائمة.

Venture De Paradis, Typographie Adolphe Jourdan Imprimeur- Libraire- 40Alger au XVIIIe siècle, Editeur, Alger 1898, p. 164.

41 دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ناصر الدين سعيدوني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 98.

42 نفسه، ص 104.

43 دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 104.

44 الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص 107.

45 الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، صالح عباد، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 367.

وقد تعرضت قبائل الرعيّة للاضطهاد والإكراه والاستغلال المستمر من طرف السلطة وقبائل المخزن من خلال الضرائب الثقيلة وبيع محاصيلها الزراعية بأسعار زهيدة، وقد أدى الضغط المتزايد عليها إلى تفكيكها فلم تعد تعتمد في تجانسها وتلاحمها على الأصل المشترك بل على الظروف المعيشية ومعاملتها مع الحكام⁽⁴⁶⁾.

- القبائل المتحالفة:

تتعامل مع السلطة الحاكمة عن طريق شيوخها وزعمائها المحليين الذين يتوارثون الحكم بالعادة والعرف بالاعتماد على النفوذ الديني والكفاءة الحربية أو النسب. وقد غلب على هذه العائلات التي تولت حكم هذه المجموعات القبلية الطابع الروحي غرب البلاد "المرابطين"، والطابع الحربي في شرقها وجنوب التيطري، بينما اعتمدت على أصولها في مناطق جرجرة والباور "الأشراف". وتمتعت هذه القبائل بقوة كبيرة حيث دخلت في مواجهة مع الأتراك⁽⁴⁷⁾.

- المرابطون:

انتشرت ظاهرة المرابطين والزوايا والطرق في الأرياف وحتى في المدن ابتداء من القرن 15م وتواصلت في العهد العثماني، ولقد أورد لويس رين إحصائيات رسمية تعود إلى سنة 1880 تذكر أن عدد العائلات المرابطة بلغ زهاء 115 عائلة، وزادت الطرق عددا هي الأخرى في العهد العثماني، وكانت قوة هؤلاء المرابطون ورجال الطرق تُستمد من استعماهم للدين، حيث كان يخشاهم المجتمع من الأفراد العاديين وكذا رجال السلطة، وكانوا ينتقلون دون الخوف من اللصوص وقطاع الطرق⁽⁴⁸⁾، إلى درجة أن السلطة التركية قد استعانت بهم في نقل الأموال بين الأقاليم.

ان تركيبة المجتمع الجزائري خلال فترة الدراسة امتازت بالتنوع، ولكن باستثناء التأثير الحضاري المباشر للفئة الأندلسية فإن ذلك التأثير بقي ضعيفا لدى كل من العنصر التركي الذي ظل منعزلا في الحصون والثكنات عن المجتمع المحلي لاعتبارات سياسية أو أمنية إلى درجة بقائهم عزابا في الكثير من الأحيان، وتنكرهم لأبنائهم من الجزائريين في حالات أخرى أو ارغام النسوة على الإجهاد حتى لا تربطهم صلات بالأسر المحلية، كما أن العنصر الكرغلي وان كان قد ساهم في تقليص الفجوة بين الأتراك والسكان المحليين، إلا أنهم لم يتمكنوا من تشكيل طبقة وسيطة بين هؤلاء وأولئك.

وما دام أن الموضوع لا يبحث في ظروف المعيشة ودرجة الرفاه الاجتماعي، بقدر ما يبحث في تأثير المعطيات المختلفة خلال فترة الدراسة في المحافظة على خصوصيات المجتمع الجزائري اقتصاديا واجتماعيا، فإن انعزال العثمانيين ساهم بشكل إيجابي في هذا الجانب، سواء أكانت ذلك بشكل مقصود أو غير ذلك؛ لأن المجتمع الجزائري بقي محافظا على خصوصياته ومختلف طقوسه وعاداته الضاربة في التاريخ دونما أن يؤثر ذلك التواجد التركي عليها، لأنه كان منعزلا عنه في الغالب، ولأن الاتراك منذ البداية رسموا سياسة عامة لهم تقضي بعدم التدخل في خصوصيات الشعوب التابعة للسلطة العثمانية من البلاد العربية، والأهم من هذا وذاك

46 الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المرجع السابق، ص.108.

47 نفسه.

48 الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، المرجع السابق، ص 363-364.

هو أن تلك الاستمرارية في التواصل بين أجيال المجتمع المحلي وتوارثه للموروث الثقافي المحلي المادي واللامادي لم يكن ليتحقق لو تمكّن الاسبان من السيطرة على البلاد خلال القرن 16 نظرا للحقد الكبير الذي كانوا يكتونه للمسلمين في الضفة المقابلة للبحر المتوسط، ولنا في ما قام به القديس (خيمينيس) في مدينتي (هين) و(الغزوات) بالغرب الجزائري خير برهان على ذلك حيث قام بحرق كل يابس وأخضر بالمدينتين.

5. الثورة ضد العثمانيين:

ان السؤال الذي يتبادر الى الذهن ونحن في هذه المرحلة من البحث، هو كيف تحوّل الجزائريون من مهلّدين ومطالبين بالحضور العثماني بالبلاد الى رافضين لذلك التواجد ومعارضين له بحد السيف؟

تناقلت الكثير من المصادر المحلية والغربية تلك الثورات التي استهدفت العثمانيين بالجزائر خاصة مع نهاية القرن 18 وبداية القرن 19م، والتي ارتكز عليها الفرنسيون للدخول الى الجزائر سنة 1830م، حيث أن البيان الذي ورّعه قائد الحملة الفرنسية (دي بورمون) تضمن إشارات واضحة الى أن المستهدف من الحملة هو الداوي وليس الشعب الجزائري، حيث اعتبر نفسه مخلصا للشعب وليس محتلا له، وهي ذات المراوغة التي استعملها نابليون بونابارت مع المصريين في حملته العسكرية سنة 1798.

ولقد ساهمت المصادر الاوربية في نقل وترويج تلك المعطيات الخاطئة ك (فونتر دو بارادي) الذي تحدّث عن عداء السكان المحليين بالجزائر للأتراك⁽⁴⁹⁾، والدكتور (شو) الذي ذكر بأن الإدارة التركية كانت تسلّط الاستبداد على الجزائريين⁽⁵⁰⁾ وكذا (هايدو) الذي اورد كلاما يصب في ذات الاتجاه حيث قال: " لا يوجد في الإمبراطورية العثمانية علاقة أسوء من علاقة الترك بالعرب في مملكة الجزائر"⁽⁵¹⁾.

لقد وصفت تلك الكتابات وغيرها الأتراك بالمفسدين والمنحرفين وحشيني الطبع، إلا أن جل ما نقلوه بجانب للحقيقة بدليل أن الجزائريين كانوا كلما سلّط عليهم القهر والّزجر يشهدون عدّة هجرات باتجاه الشرق والغرب في شكل جماعات كما حدث خلال الحقبة الاستعمارية طيلة أكثر من قرن من الزمن، في حين لم نجد أي أثر لهجرات مماثلة خلال فترة الدراسة حتى باتجاه المغرب الأقصى المجاور الذي كان خارج السلطة العثمانية.

ولعلّ الدليل الثاني نجده في حرص السلطة العثمانية في الأستانة على استقرار ورفاه السكان بالإيالة حتى بعد ان استقلت بصفة شبه كلية عنها منذ سنة 1710م، حيث ذكر سعيدوني نقلا عن توفيق المدني، نموذجا من ذلك تضمنته مراسلة السلطان العثماني الى الداوي محمد عثمان باشا بالجزائر سنة 1766م، ومن بين ما جاء فيها: "... عليكم بحفظ البلاد وصون العباد ودفع المخن

49 *Alger au XVIIIe siècle*, Venture De Paradis, Typographie Adolphe Jourdan Imprimeur- Libraire- Editeur, Alger 1898, p. 3.

50 *Voyage dans la régence d'Alger*, Dr SHAW, Marlin Editeur, Paris, 1830, p. 77.

51 النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص43.

والرزايا عن كل الرعايا واحياء شرائع الدين المتين، واجراء قوانين سيد المرسلين، ليكون أهل الإسلام وأمة خير الأنام في تلك الأراضي المباركة في ظل ظليل وعدل جميل تحت حماية سلطتنا السنوية وفي زمن خلافتها القائمة... " (52).

ولكن مع ذلك اندلعت في ايلة الجزائر تلك الثورات المشار اليها سابقا، عرف أشهرها في تاريخ البلاد بثوري "دراوة" ببايلك الغرب والتبيري وامتدت حتى الى الشرق بين 1800-1805م، و"بني الأحرش" 1803-1804م ببايلك الشرق والتي نجد تفسيرات لها في معطيات يمكن تفهّمها في سياقها التاريخي، حيث جاءت في وقت كانت فيه السلطة بالبلاد تعاني من ضائقة مالية بعد ان تراجعت مداخيل القرصنة (الجهاد البحري)، مما اضطرها الى ايجاد بدائل لذلك بالتوجه الى داخل البلاد لتعويض ذلك التقهقر في المداخيل بمضاعفة الضرائب على السكان. وتعتبر الضرائب مسألة حساسة جدا ومثيرة للتمرد والعصيان في الجزائر منذ أزمنة سابقة للتواجد العثماني في البلاد؛ حيث كان السكان ينظرون الى الحكام بعين الازدراء ان هم فرضوا عليهم ضرائب، كما حدث مع حاكم تلمسان الذي ارتأى ان يفرض ضرائب ورسوم تجارية في المناطق التابعة لسلطته، الشيء الذي أثار كراهية السكان له، ويذكر الوزان أن ابنه الذي خلفه أصرّ على الإبقاء على تلك الضرائب فطرده من تلمسان، وباء بالخذلان (53).

ان هذه الحادثة تبرز بجلاء العدائية التي كانت لدى السكان المحليين ضد كل حاكم يستصدر ضرائب عليهم وخاصة في سنوات القحط والجفاف وسنوات الوباء.

بالإضافة الى ذلك فإن نحن نظرنا الى مصدر تلك الثورات نجد بأنه أجنبي، حيث ذكر المزارى بأن " أحمد بن الأحرش فتى مغربي مالكي المذهب درقاوي الطريقة درعي النسب، جاء لقبائل الغرب الجزائري وادعى أنه الامام المهدي المنتظر، وكان صاحب شعوذة وحنقطة وحيل وخبر" (54). أما عن دراوة فقال: "انهم ينتسبون أيضا الى رجل مغربي من بني زروال بوادي ابي بريح من فرقة يقال لها دراوة، يقال له الشيخ مولاي محمد العربي بن أحمد، حيث أن عبد القادر بن شريف زعيم الثورة أخذ عنهم بعد زيارته للمغرب، حيث تبدّل حاله من عالم متفننا في سائر العلوم، محققا لها بقيودها والمنطوق والمفهوم، متعبدا راكعا ساجدا، صائما قائما، حنينا راحما... والناس يشيرون اليه بالصلاح والنسك والنجاح، وبعد ذهابه للمغرب لبس الخرق المرقعة وعلق البيوش وركب الكلخ وعلق القرون المرقعة، وابتدع أمورا يمجّها الطبع، وينكرها الشرع، واقتدى به في ذلك الجل من الناس،... وزاغت به نفسه الأمانة بالسوء وباع آخرته بديناه... " (55).

ان ما أورده المزارى يشير اشارة واضحة الى أن تلك الثورات لم تكن محلية المنشأ، بل جيء بها من خارج البلاد بقصد او بدونه، وبالتالي فلا يمكن اعتبارها موقف شعبي عام في الجزائر، بقدر ما نعتبرها انتهاز أطراف معينة لظروف اقتصادية خاصة لتأليب جزء من الطرق الصوفية ضد الأتراك، لأن الجزائريين لم يثوروا ضدهم في زمن الرخاء والازدهار بتاتا.

52 ورقات جزائرية، دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، مرجع سابق، ص199.

53 وصف افريقيا، المصدر السابق، ص. 23.

54 طلوع سعد السعود في اخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا الى أواخر القرن التاسع عشر، الأغا بن عودة المزارى، تحقيق ودراسة يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج1، ص. 299.

55 نفسه، ص. 302.

تجب الإشارة أيضا الى أن رفع الضرائب كان أمر حتمي لا مفرّ منه للاستمرار في ضمان حماية الإيالة من الأخطار المحدقة بها من العديد من الدول الأوربية، علما بأن الجزائر كانت آخر ولاية عثمانية عربية غربا، والمواجه المباشر مع العالم المسيحي بالمنطقة، ولذلك حرصت الإدارة المركزية على الاستمرار في مهمتها باشتراك الجزائريين في ذلك أكثر من ذي قبل بحكم المستجدات المشار إليها سابقا، ورغم أن الجزائريين حسب بلانطي (Plantet) نقلا عن سعيدوني: أخذوا منذ سنة 1671 ينتخبون بأنفسهم رئيس دولتهم، مدشنين بذلك عهد الدايات بدون اذن من الباب العالي، ولم يعودوا يتكون لمبعوثي السلطان الا وظائف شرفية، ثم ابتداء من سنة 1710 أخذ الداوي ومساعدوه يطردون بالقوة ممثلي السلطان، تاركين للدايات وحدهم السيادة المطلقة في السلطة⁽⁵⁶⁾.

مهما يكن من أمر فإن كل من السلطة السياسية والمجتمع في الجزائر باتا يتنان من مشاكل عدة مع بداية القرن 19م، وهو ما استغلّه الطامعون من الاوربيين للإجهاز على "وكر القرصنة" الذي أزهقهم منذ مطلع القرن 16، وكان ذلك العصيان كافيا لإضعاف السلطة المركزية حيث انتقل صداه حتى الى داخل الهيكل السياسي في دار السلطان (مدينة الجزائر) فكثرت المؤامرات والاختيالات في صفوف الدايات، وهو ما كان يوحي بأن مرحلة من تاريخ الجزائر قد أشرفت على نهايتها.

6. تقييم الفترة العثمانية بالجزائر:

ان السلطة العثمانية كانت تدرك جيدا بأن مهمتها عظيمة في مواجهة الخطر المسيحي الداهم، المهدد للكليات السنية الصغيرة والمتشعبة، ولذلك كان لزاما عليها وهي من توفرت في تلك المرحلة من التاريخ على الشروط السياسية والعسكرية والدينية لذلك الأمر.

فهل يحق لتلك الشعوب (خاصة في المغرب العربي) ان تلوم السلطة العثمانية عن تقصير مادي في البنى الاقتصادية والاجتماعية؟ في تصوري، ان ذلك الفعل لا يصح، لأن المهمة كانت واضحة وجلية منذ البداية، والكتابات المحلية في الجزائر أقرت بذلك، خاصة إذا علمنا بأن الدفاع عن تلك الديار تحقق فعلا طيلة أكثر من ثلاثة قرون في الجزائر، وأكثر من ذلك في تونس وليبيا. بالارتكاز على الكتابات المحلية والابتعاد عن الكتابات الأجنبية التي جانبت الحقيقة كما ذكرنا، يصح لنا القول بأن السلطة العثمانية في مرحلة حكمها المباشر للجزائر، أو مرحلة الوصاية، تمكنت من المحافظة على مختلف القيم والموروثات المحلية في الإيالة؛ حيث أنها لم تعمل على تغيير المعطيات الاقتصادية ولم تعمل على احداث تغيير جذري داخل المجتمع من أجل التغيير فحسب، كما أنها لم تسع الى احداث تغيير ثقافي بل تركت الأمور عما كانت عليه، وتركت تطورها حراً يساير التطورات الحاصلة في كل الدول العربية.

هل يحق لنا بعد ذلك أن نلقي بتبعات التخلف والفتور والجمود الحضاري على السلطة العثمانية في الجزائر وفي غيرها من الدول العربية الأخرى؟ يجب النظر الى ذلك في السياق التاريخي العام للوطن العربي؛ فالمغرب مثلا كان خارج السلطة العثمانية ويخضع

56 ورقات جزائرية، دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 145.

لحكومة وطنية ومع ذلك لم يشهد قفزة حضارية لا اقتصادية ولا اجتماعيا ولا ثقافيا، بل كان يئن كغيره من البلاد العربية الأخرى من وعكات اقتصادية وثقافية وغيرها، سرعان ما أنهت استقلاله وجعلت منه فريسة سهلة للاحتلال المزدوج الفرنسي الاسباني.

كما ان الشعب الجزائري كان حينما يحس بالزجر والقهر والظلم يشهد موجات عديدة وكثيفة من الهجرات، كما حدث طيلة فترة الاحتلال الفرنسي للبلاد، رغم أن الكتابات الفرنسية أرجمتها الى ظروف طبيعية كالجفاف والجراد ونحو ذلك، ولكن تلك الظواهر كانت متعددة ومتكررة خلال الفترة العثمانية ولم تدفع بالجزائريين الى الهجرة.

وهو ما يدفعنا الى الاستنتاج بأن الإدارة العثمانية بالجزائر لم تمارس الزجر والقهر ضد الجزائريين، والا لكاننا قد شهدنا سيلا من الهجرات باتجاه المغرب العلوي المجاور، مع العلم أن انتقال السلع بطريقة غير شرعية (التهرب) كان قائما بين منطقة تلمسان الحدودية والمغرب⁽⁵⁷⁾.

وعلى العموم فإن الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يبدو أن فهمه بالشكل الصحيح لا يزال يكتنفه بعض الغموض، مما يسترعي استنتاج الوثائق التاريخية المتواجدة في تركيا لفهم كل تلك المعطيات بالشكل الصحيح.

وبما أن موضوع الدراسة لا يقتصر على المنتجات الاقتصادية كسلع وكتبادلات تجارية، وانما على الجانب الحضاري (التراثي) بالنسبة للجزائر، لإبراز تمكن الجزائر ككيان تابع للدولة العثمانية أو مستقل عنها من المحافظة على خصوصياته في ظل ذلك الحكم السياسي الذي كان سكان الجزائر هم من طلب التبعية له ولم يفرض عليهم فرضا، ويمكن فهم ذلك في سياقه التاريخي من خلال فهم كل التحديات والأخطار المحدقة بالجزائر طيلة فترة تواجد العثمانيين بالبلاد، بما في ذلك الفترة التي كانت تنعم فيها الولاية بنوع من الاستقلال في مختلف القرارات السيادية.

يبقى الأمر الأكيد هو أن المشرق والمغرب العربيين على حد سواء، قد عرفا منذ منتصف القرن الخامس عشر الميلادي، خطرا لاتينيا ماحقا، هدّد كياناتها السياسية الضعيفة...، وكاد يعصف بمقوماتها اللغوية والدينية والهوية الحضارية، ليذيقها تماما في فلكه. ان الفضل يرجع للدولة العثمانية التي انبرت للذود عن الدول العربية المحجّمة سياسيا واقتصاديا، أمام الأخطار الخارجية⁽⁵⁸⁾، وبذلك فإن التدخل العثماني على سواحل المغرب العربي، ومنها الجزائر، قد حافظ، دون مرأ أو مبالغة، على الطابع العروبي لهذا الفضاء الجغرافي الرحب طوال عدة قرون.

لم تمض فترة طويلة على تلك التطورات حتى سقطت الجزائر المحروسة فريسة سهلة للاستعمار الفرنسي البغيض في الخامس من جويلية من سنة 1830م، وبحكم أن المحتل كان أوربيا فإنه عاث في الديار فسادا وتشويها وفي العباد قتلا وتنكيلا.

7. المنطق الاستعماري:

33.- cit, p. 32-*Alger au XVIIIe siècle*, op 57

58 دراسات في التاريخ العربي العثماني 1453 - 1918، المرجع السابق، ص 10. 11.

ان المنطق الاستعماري الفرنسي ضرب عرض الحائط كل ما هو أصيل لأنه بنظره يتعارض مع الحضارة، حيث أورد مؤرخ الجيش الفرنسي " بول ازان" ما يلي: " ان الجنود ارتكبوا اعمالا تخريبية حول مدينة الجزائر، فحربوا الاحواش وقطعوا الأشجار ... لقد انشغلوا بالتخريب ولم يكن في حساباتهم أي مشروع للبناء"⁽⁵⁹⁾.

ويضيف حمدان خوجة في ها السياق بأن الفرنسيين كانوا أكثر فسادا من البرابرة لأنهم هدموا ما كان مبنيا وخرّبوا ما كان موجودا"⁽⁶⁰⁾، وهم بذلك لم يقيموا أدنى اعتبار لخصوصيات مدينة الجزائر الشرقية وأخضعوها للقواعد العمرانية التي ألفوها في أوروبا"⁽⁶¹⁾، وتنطبق هذه المقولة على كل المدن الأخرى.

استهدف الفرنسيون الأوقاف التي كانت تشكل بالنسبة له عقبة كبرى في وجه سياسته الاستعمارية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. وبذلك شرعت في عملية الاستيلاء عليها بداية بإصدار المحتل لقرار الثامن من سبتمبر 1830 الذي أصدره كلوزال وقرار 7 ديسمبر من ذات السنة المكمل له. وتعامل المحتل مع المساجد والزوايا بالهدم وتحويل قسم منها الى ثكنات أو كنائس أو حتى اسطبلات، ويذكر عبد الله الشويهد نماذج من ذلك حيث ذكر أن جامع السيّدة الجميل الذي بني سنة 1561م تم تدميره من قبل المحتل سنة 1830م⁽⁶²⁾، كما استهدف أسواق المدينة أيضا حيث هدم الكثير منها كذلك⁽⁶³⁾ لأغراض استعمارية، ثم وجهت الإدارة الاستعمارية انظارها الى الأراضي عبر اصدار جملة من القوانين الجائرة للاستلاء عليها بحجج واهية من أجل تسليمها للمعمرين الاوربيين الوافدين الى الجزائر بالآلاف.

كما طبقت سياسة المذابح والمجازر الجماعية كمحجرة المدينة في اوت والبليدة 25 نوفمبر 1830 والعوفية في 16 افريل 1832 حيث أُبيدت قبيلة بكاملها بالضواحي الغربية لمدينة الجزائر، وكذا سياسة الأرض المحروقة في عهد الحاكم العام بيجو (1841-1847) من خلال محارق جبال الظهرة، بالإضافة الى استهداف التركيبة البشرية للمجتمع المحلي بداية بطرد العنصر التركي، والدفع بالجزائريين دفعا الى تفرغ المدن الكبرى عبر افزاعهم وتخويفهم حيث لجأوا الى الأرياف والقرى التي لم يكن قد وصلها المحتل بعد.

بالإضافة الى الاعتداء الشرس على الممتلكات في المدن والبوادي معا، شرع المحتل بعد ذلك في تفكيك المجتمع القبلي للنيل من وحدة الشعب الجزائري، لأن القبيلة كانت تشكل احدى أهم دعائم المجتمع المحلي لأنها تمثل الإطار الجماعي للمجتمع الجزائري سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا وثقافيا، وبذلك تحولت تلك القبائل القوية الى جحافل من الاشباح⁽⁶⁴⁾، وحوّلت الجزائر ككل الى مملكة للبؤس.

59 الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ابو القاسم سعد الله، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ج1، ص.25.

60 المرأة، المصدر السابق، ص. 213.

61 قانون أسواق مدينة الجزائر 1107-1117هـ / 1695-1705م، المصدر السابق، ص. 162.

62 نفسه، ص. 93.

63 نفسه، ص. 131.

64 حرب الجزائر وثورتها (ليل الاستعمار)، فرحات عباس، ترجمة أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، الجزائر، د.ت. ص. 94.

أصدر الامبراطور (نابليون الثالث) القانون المشيخي سنة 1863 الذي قضى بتفتيت الأراضي الجماعية التي يقوم عليها التنظيم القبلي، بهدف هدم البنيات الأساسية للشعب الجزائري، وتمزيق الروح الجماعية التي ألفها منذ قرون⁽⁶⁵⁾. ودعم بقانون (واري) سنة 1873 الذي جاء ليجهز على ما تبقى من القبائل باستهداف ما بقي بحوزة بعضها من أرض. وبذلك يمكن اعتبار القانون المشيخي، وقانون واري المكمل له اخطر سلاحين وجهها لضرب البنية الاجتماعية⁽⁶⁶⁾ والاقتصادية للمجتمع الجزائري، لم يسلم التعليم أيضا من بطش المحتل حيث استهدف منذ البداية مراكز الثقافة والمساجد والزوايا والمدارس لتحطيمه.

لم يقف الأمر عند هذا الحد فحسب، بل لجأت السلطات الفرنسية الى تمزيق الأسر داخل الفصائل التي حلت محل القبائل وتشتيتها من خلال قانون الحالة المدنية لسنة 1882 الذي ألغى الأسماء الثلاثية التي كان معمول بها في الجزائر منذ قرون، وتغييرها بألقاب أخرى على النمط الغربي، الى درجة ان أحفاد الجد الواحد باتوا يحملون ألقابا متباينة.

كما نجم عن السيل البشري الجارف من أوروبا متغيرات عنيفة وعميقة داخل المجتمع الجزائري؛ لأن الإدارة الاستعمارية أرادت أن توجد مناخا اقتصاديا مناسباً لهؤلاء الوافدين الجدد، وذلك بالدوس على كل ما هو جزائري، وعلى رأس ذلك البنى الأساسية التي كانت تنظم وتحكم المجتمع الجزائري العريق، حتى بات مهددا بالفناء المادي والمعنوي معا⁽⁶⁷⁾.

ان الجزائر باتت خلال الحقبة الاستعمارية حقلا لمختلف التجارب والرغبات الاوروبية المبنية على الأنانية وحب السيطرة وفق مبدأ السيد والعبد؛ حيث شرع المستعمر في مصادرة أراضي الجزائريين لتوزيعها على المعمارين وفي تحطيم موروث حضاري عريق اقتصادي، اجتماعي وثقافي لبناء نموذج لمجتمع أوربي بالبلاد اقتصادا، فكرا ودينا وعمرانا، الأمر الذي نتج عنه هجرة الكثير من الجزائريين للمدن نحو المناطق التي لم يصلها المحتل بعد داخل البلاد ونحو البلدان المجاورة.

8. النتائج:

بعد الاطلاع على المصادر المحلية والأجنبية المتعلقة بالفترة العثمانية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وعلى إثر مقارنتها بمصادر ومراجع أخرى عن بداية المرحلة الاستعمارية بالجزائر، نخلص الى ما يلي:

- من خلال تتبع السياسة العثمانية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) المطبقة في الجزائر خلال ثلاثة قرون من الزمن، تمكن المجتمع الجزائري، ليس من رد العدو الاسباني فحسب، وانما تمكن أيضا من المحافظة على تماسكه ولحمته، وامتداده التاريخي عبر مختلف المهن والحرف التقليدية التي كانت سائدة قبل الوجود التركي والتي استمرت بشكل أكثر فعالية؛ لأن الاتراك عملوا على تنظيم تلك الحرف المختلفة، مما مكنها من البقاء والاستمرار.

65 الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، عدة بن داها، ج2، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، المسيلة، الجزائر، 2013، ص.26.

66 نفسه، ص.28.

67 الهجرات الأوربية الى الجزائر من بداية الاحتلال الى الثورة التحريرية (تطورها وتأثيراتها)، العربي بلعوز، دار نور للنشر، ألمانيا، 2017، ص.29.

- احتفاظ السلطة التركية في الجزائر بالجانب السياسي، الإداري والعسكري، ساهم في دفع الاخطار عن الجزائر، وخاصة الخطر الاسباني الذي كان يكن الحقد والضعينة للمسلمين بشكل عام، وما كان سينجر عن ذلك من دمار شامل وخراب لكل عمران وهي السياسة التي جسدها الكاردينال "خيمينس" في هجوماته.
- ساعد العثمانيون الجزائريين في تحطيم مرحلة الخطر والعاصفة الاستعمارية الاسبانية بالخصوص (بمقدما الديني والصليبي) بالإضافة الى قضائهم على الكيانات التي كانت قائمة والتي عملت على هلهلة النظام السياسي في البلاد الى درجة ان الاسبان لم يجدوا اية مقاومة تذكر في احتلال وهران، والجزائر ... في بداية القرن 16.
- لا يمكن تشبيه الفترة الاستعمارية بالفترة العثمانية في الجزائر؛ كما لا يمكن وضع من حافظ على مقومات أمة كاملة من التشويه والزوال طيلة أكثر من ثلاثة قرون في خانة واحدة مع محتل غاصب استهدف كل الموروثات المحلية الأصيلة، وانحال على السكان تقتيلا وتنكيلا.
- لا يمكننا بأي حال من الأحوال النظر الى الفترة العثمانية نظرة ناقصة وسلبية في الغالب دونما الأخذ بعين الاعتبار الإيجابيات الكثيرة لذلك التواجد العثماني بالجزائر خاصة خلال تلك الفترة التاريخية الحرجة بالذات. ومن هذا المنطلق الحضاري التراثي لا يمكننا بأي حال من الأحوال الا التمكن ذلك الحضور العثماني في البلاد.
- قيام السلطة الاستعمارية(الفرنسية) بإصدار ارمدة من القوانين والتشريعات لإضفاء صبغة الشرعية على مصادرة ملايين الهكتارات من أصحابها، كما عملت على تفكيك وتخطيط كل الأسس والبنى التي تشكل الدعائم الأساسية للشعب الجزائري، وعلى رأسها العروش من خلال القانون المشيخي، كما استهدفت أيضا الأسماء والتقليدية من خلال قانون الحالة المدنية 1882م.
- قيام الاستعمار الفرنسي باستهداف مصادر رزق الجزائريين من خلال تهديم جزء كبير من الأسواق في الجزائر، وارهاق من قاوم منهم من الصناع والحرفيين والمزارعين أيضا بمختلف الضرائب لتفقيدهم، بهدف اذلالهم واخضاعهم للمنطق الاستعماري العنصري.
- لا يمكن مناقشة المعطيات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بمعزل عن الاستعمار الفرنسي وسياسة الاقتلاع الحضاري التي مارسها بالمستعمرة، وان مساهمة الاتراك في الابقاء على الموروث الحضاري الجزائري وصيانتته (ولو أن ذلك لم يكن بشكل مباشر)، الا أن ذلك مكّن الجزائريين من الابقاء على خصوصياتهم الحضارية التي مكّنتهم من الوقوف في وجه المحتل عبر مختلف الوسائل الى غاية الاستقلال (مساهمة الاتراك في اليقظة الوطنية العربية). ولو أن الغرب تمكن من الجزائر منذ بداية القرن 16 لاختلفت كل المعطيات التاريخية دونما شك.

9. التوصيات:

- الدعوة الى تمتين التعاون المشترك في مختلف المجالات بين البلدين من خلال:
- فتح مراكز ثقافية في البلدين، تكثيف التبادل الثقافي الذي يشتمل ذلك الامتداد التاريخي بين الدولتين والشعبين (على غرار ترميم جامع "كثشاوة" بالعاصمة الجزائرية مؤخرًا).
- اتاحة الفرصة للأجيال للتواصل فيما بينها من خلال التبادل الثقافي بين مختلف جامعات البلدين، عبر إقامة توأمة بين جامعات تركية وأخرى جزائرية. (خلق جو ملائم لثقافة التواصل بين البلدين والشعبين).

- تكثيف تعليم اللغة التركية في الجامعات الجزائرية، بمرافقة تركية عبر التأطير والتمويل، وتعليم اللغة العربية في تركيا أيضا.
- تزويد تركيا للجزائر بكل الأرشيف المتعلق بالفترة العثمانية، لتمكين الباحثين الجزائريين من دراسة وفهم الفترة فهما جيدا وصائبا.
- إقامة مشاريع سياحية مشتركة بين البلدين، وتكثيف الرحلات السياحية (ذات البعد الثقافي)، وإلغاء كل الحواجز القائمة في هذا المجال.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر:

1. باللغة العربية:

- الأغا بن عودة المزابي، *طلوع سعد السعود في اخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا الى أواخر القرن التاسع عشر*، تحقيق ودراسة يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج1.
- *التحففة المرضية في الدولة البكداشية في بلا الجزائر المحمية*، بن ميمون الجزائري محمد، تحقيق محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للطبع والتوزيع، الجزائر، 1981.
- *الجزائر في عهد رياس البحر*، سبنسر وليم، تعريب وتعليق: عبد القادر زبادية، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980م.
- *الجزائر وأوروبا 1500-1830*، وولف جون، ترج وتع أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- *حرب الجزائر وثورتها (ليل الاستعمار)*، فرحات عباس، ترجمة أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، الجزائر، د.ت.
- *عجائب الاسفار ولطائف الأخبار*، أبي راس الناصر محمد بن أحمد، تقلد وتحقيق محمد غالم، منشورا مركز البحث في الاثنوبولوجية الاجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر، 2005، ج1.
- *قانون أسواق مدينة الجزائر 1107-1117هـ / 1695-1705م*، الشويهد عبد الله بن محمد، تحقيق وتقلد وتعليق د. ناصر الدين سعيدوني، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- *المرأة*، خوجة حمدان بن عثمان، تق. وتع. محمد العربي الزيري، د.ط، منشورات Anep، الجزائر، 2005.
- *وصف افريقيا*، الوزان الحسن بن محمد، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، الجزء 1.

2. باللغة الأجنبية:

- **Alger au XVIII^e siècle**, De Paradis Venture, Typographie Adolphe Jourdan Imprimeur- Libraire- Editeur, Alger 1898.
- **Voyage dans la régence d'Alger**, SHAW Dr, Marlin Editeur, Paris, 1830.

ثانيا: المراجع:

1. باللغة العربية:

- الأعمال الكاملة للشيخ المهدي البوعبدلي، جمع واعداد عبد الرحمن دويب، ط1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- المجتمع الإسلامي والعرب، جب هاملتون وهارولد باون، ترجمة د. أحمد ايش، اصدارات دار الكتب الوطنية، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، الامارات العربية المتحدة، 2012، ج1.
- دراسات في التاريخ العربي العثماني 1453 . 1918، التميمي عبد الجليل، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات (سيرمدي)، زغوان، مارس 1994.
- ورقات جزائرية، دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، سعيدوني ناصر الدين ، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، بن داهة عدة، ج2، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، المسيلة، الجزائر، 2013.
- أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، هلايلي حنفي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- تاريخ الجزائر من الفتح العثماني الى الاحتلال الفرنسي ، خير فارس محمد، ط1، (د.د.ن)، 1969.
- التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، بوحوش عمار، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، عباد صالح، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- الجزائر في تاريخ العهد العثماني، سعيدوني ناصر الدين والشيخ المهدي البوعبدلي، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700 - 1830، غطاس عائشة، امقارنة اجتماعية اقتصادية، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، سعد الله ابو القاسم، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ج1.
- دخول الأتراك العثمانيين الى الجزائر، بن أبي زيان بن أشنهو عبد الحميد، مطبعة الجيش الوطني الشعبي، الجزائر، 1972.
- دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، سعيدوني ناصر الدين ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدلايات، بن صحراوي كمال، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، حليمي عبد القادر، ط1، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972.

- النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، سعيدوني ناصر الدين، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

- الهجرات الأوربية الى الجزائر من بداية الاحتلال الى الثورة التحريرية (تطورها وتأثيراتها)، بلعزوز العربي، دار نور للنشر، ساربروكن، 2017.

ثالثا: الدوريات:

- المجالات:

1. بالعربية:

- "أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830"، مؤيد محمود حمد المشهداني، سلوان رشيد رمضان، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد (5) العدد (16) نيسان 2013-جمادى الآخر 1434.

2. بالأجنبية:

- " Les Juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque turque (1516-1830)", Eisenbeth Maurice, Revue Africaine, Volume 96, Année 1952, Jourdan- libraire- Editeur, Alger, 1952.

- « Peut-on évaluer la population de l'Algérie vers 1830 ? », Yacono Xavier, la revue africaine, volume 98, 1954.